

## المؤشرات الاجتماعية لتقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر " مؤشر التعليم "

بودير إيمان \* مختاري فيصل \*\*

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة التي تربط بين المؤشرات الاجتماعية والسياسات الاجتماعية في الجزائر، حيث تستخدم هذه الأخيرة لقياس نوعية الحياة فهي المحرك الأساسي لوضع وصياغة البرامج التنموية والسياسات الاجتماعية لأي مجتمع، كونها تقدم تشخيصا دقيقا عن أوضاع السكان القائمة وخصائصهم المتعلقة بكل من التعليم، الصحة وغيرها من المؤشرات التي تساهم في تحسين وزيادة رفاهية الأفراد

الكلمات المفتاحية: السياسات الاجتماعية، المؤشرات الاجتماعية، تطور مؤشر التعليم، الإنفاق على التعليم .

### Abstract :

This study aims to analyze the relationship between social indicators and social policies in Algeria, the latter are used to measure quality of life and it's primary engine for developing and formulating development programs and social policies for any community. It may provide an accurate diagnosis on the status of existing populations and their characteristics relating to each of the education, health and other indicators that contribute to improve and increase the well-being of individuals

**Key words:** social policy, social indicators, indicator of education, spending on education.

### 1. مقدمة:

يعتبر المجتمع مركز اهتمام الدولة، أما المواطن فهو محور انشغال المشاريع البرلمانية والبرامج الحكومية، فالدولة ما أسست إلا لتعبر عن احتياجات المواطنين وخدمتهم والعمل على توفير الحياة الكريمة لهم. لهذا كان إلزاما عليها خلق سياسات مرتبطة بحركتها في المجتمع وذلك في قطاعات ترتبط مباشرة بالوضع الاجتماعي للمواطنين. يطلق على هذه السياسات بـ "السياسات الاجتماعية". لذلك فإن مفهومها يوحي إلى مجموعة من التدابير التي تقوم بها الدولة لإيجاد حلول لمشاكل المواطنين، فتتدخل من خلالها بهدف تسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة، التعليم، محاربة الفقر وغيرها من القطاعات المرتبطة بالمسألة الاجتماعية، ومع وجود نصف سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر بدخل يومي ضئيل، يمكن أن تكون السياسات الحكومية الغير الفعالة السبب الأول لانهايار الدولة، حيث يؤدي كل من نقص الفرص، اللامساواة العامة، الإقصاء والحرمان إلى التفكك الاجتماعي والنزاع. فالسياسة الاجتماعية أداة تعتمد عليها الحكومات لتنظيم الهياكل الاجتماعية، وتكون حول جلب الشعب في مركز صنع السياسات عن طريق توجيه حاجاتهم وأصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وترقية النتائج الاقتصادية الإيجابية عن طريق تعزيز رأس المال البشري والوظيفة المنتجة. هذا من جهة....

\* طالبة دكتوراه مخبر الجماعات المحلية والتنمية المحلية جامعة معسكر h.boudir@gmail.com

\*\* مخبر الجماعات المحلية والتنمية المحلية جامعة معسكر mokhtarifaycal@gmail.com

ومن جهة أخرى، نجد أن المؤشرات الاجتماعية تستخدم لقياس نوعية الحياة فهي المحرك الأساسي لوضع وصياغة البرامج والسياسات الاجتماعية لأي مجتمع، كونها تقدم تشخيصا عن أوضاع السكان القائمة وخصائصهم المتعلقة بالتعليم والصحة وغيرها لأن توفر المعلومات الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية ضروري من أجل إعداد الخطط الاجتماعية وتحقيق التنمية في جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، ومن هنا نقوم بطرح الإشكالية التالية: كيف تقوم المؤشرات الاجتماعية بتقييم السياسات العامة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما هي الأدبيات النظرية للسياسات الاجتماعية ؟
2. ما هو واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ؟
3. ما هي طبيعة العلاقة بين السياسات الاجتماعية والمؤشرات الاجتماعية في الجزائر ؟

#### هدف و خطة الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد تطور السياسات الاجتماعية في الجزائر وعلاقتها بالمؤشرات الاجتماعية، وللتعرف على ذلك تم الاستعانة بنماذج السلاسل الزمنية وكذا الاعتماد على بناء النماذج القياسية لدراسة ذلك، ومن أجل معالجة هذه الإشكالية تطرقنا إلى الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية لهذا البحث وهي :

المحور الأول : الإطار النظري والدراسات السابقة

المحور الثاني : واقع السياسات الاجتماعية والمؤشرات الاجتماعية في الجزائر

المحور الثالث : الدراسة القياسية

#### . الإطار النظري والدراسات السابقة

##### 1.1. ماهية السياسات الاجتماعية :

لقد تعددت تعريفات السياسات الاجتماعية وهي كالاتي :

إن السياسة الاجتماعية عبارة عن أداة تعمدتها الحكومات لتنظيم مؤسسات السوق والهيكل الاجتماعية وغالبا ما يتم تعريفها بأنها مجموعة الخدمات الاجتماعية مثل: التعليم، الصحة، التوظيف والأمن الاجتماعي، وهي تعني أيضا إعادة التوزيع والحماية والعدالة الاجتماعية، كما تعرف على أنها أداة تستعملها الحكومات عمليا لتأمين الدعم السياسي للمواطنين وترقية النتائج الاقتصادية الايجابية عن طريق تعزيز رأس المال البشري والوظيفة المنتجة<sup>1</sup>. كما تشير السياسة الاجتماعية في أساسها إلى التوجهات والمبادئ والتشريعات والأنشطة التي تؤثر على الظروف المعيشية التي تساعد في رفاهية الإنسان إذن فالسياسة الاجتماعية هي ذلك الجزء من السياسة العامة الذي يعني بالقضايا الاجتماعية.

وقد وصفها مركز "مالكوم وينر للسياسة الاجتماعية" في جامعة هارفارد بأنها: سياسة عامة تطبق في مجالات عدة كالرعاية الصحية والخدمات الإنسانية والعدالة الجنائية والظلم وأخيرا العمالة<sup>2</sup>

##### 1.1.1. نشأة السياسة الاجتماعية ومذاهبها: -

##### نشأة السياسة الاجتماعية:

لقد حافظت العلوم الاجتماعية عبر تاريخها على علاقات غامضة مع السياسة الاجتماعية، فعندما بدأ مصطلح العوم الاجتماعية في الاستعمال في منتصف القرن التاسع عشر، فإن المنظمات الأولى التي ظهرت لتعزيز هذه العلوم لم تتواجد في الجامعات وإنما في القطاع العمومي فهي لم تقم بجمع الجامعيين فقط وإنما مست الأشخاص النشيطين في مجال

1 - مذكرات توجيهية في السياسات: السياسة الاجتماعية "إيزابيل أورتنيز" إدارة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة 2007، ص 7 .

2- About the Malcom Wiener Center, retrived 15th,July,2008,archive from 30th,April,2012.

السياسة، الديانات ورجال الأعمال، فالهدف الأول لهذه الجمعيات كان يتمثل في تعزيز الإصلاحات أو على الأقل تعزيز السياسات الاجتماعية التي اعتبروها الأنسب للقضاء على المشاكل الاجتماعية والتي كانت أغلبها مرتبطة بالمراكز الحضرية والقطاع الصناعي الذي تطور مؤخرا في الاقتصاد . وقد اعتبر هذا الإصدار المؤسسي الأول للعلوم الاجتماعية بالأساس وظيفة بالنسبة للدول المتميزة بطابع صناعي عال جدا وهي المملكة المتحدة ،فرنسا و الولايات المتحدة ثم ظهرت بعدها في كل من ألمانيا وإيطاليا<sup>3</sup> .

**مذاهب السياسة الاجتماعية :**

هناك مذهبان أساسيان :

**مذهب الديمقراطية الاجتماعية:**

لقد كان هذا المذهب عبارة عن حركة سياسية وفكرية، فقد أكد "ماكس فيبر" على الدور الإيجابي للدولة كعامل في توزيع فرص الحياة، التغيير المجتمعي و التكامل الاجتماعي من خلال السياسات الاجتماعية ، ويرى أن تغير المجتمع يستند إلى العمل السياسي والقيادة، ومن رواد هذا المنظور Marshall.: Timuss. وغيرهم وبالتالي فالماركسيون المعاصرون الذين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم اشتراكيون ديمقراطيون هم على عكس ماركس تماما حيث يرون أن دولة الرفاهية تعتبر في حقيقة الأمر انتصار للمجتمع عن طريق المشاركة في مؤسسات الدولة الرأسمالية ومن ثم يمكن النظر إلى دولة الرفاهية على أنها نتيجة للحركات الاشتراكية مما أدى إلى تحول جزئي في النهج الرأسمالي وتنتهي النظرة الماركسية إلى دولة الرفاهية في ثلاث وظائف أساسية تتمثل في تهيئة سبل الاستثمار الاجتماعي ، الاستهلاك الاجتماعي و الإنفاق الاجتماعي.

**المذهب الليبرالي لدولة الرفاهية:**

إن قيام الدولة على نحو أو آخر بإتباع سياسات اجتماعية معينة يمثل سمة من سمات المجتمعات الصناعية الغربية على وجه العموم ويعتمد هذا المنظور على التلازم بين الاقتصاد وتطور السياسات الاجتماعية في مجتمعات الصناعات الغربية ويمكن القول أنه منذ أواخر القرن التاسع عشر اتخذت بعض الدول الأوروبية سياسات تمثلت في التدخل المباشر لتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين حيث سعت تلك الدول إلى زيادة دورها في تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وهذه السياسة هي ما يطلق عليها "سياسة الرفاهية".

**2.1.1. وظائف السياسة الاجتماعية :**

تتعدد وظائف السياسة الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع ويمكن تحديدها في المهام التالية:

1- الوظيفة التنموية : وهي تعطي مكانة متميزة لدور الإنسان في التنمية وتنطوي هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسرة.  
2- الوظيفة الوقائية : وهي تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل المتوقع من عملية التنمية.

3- الوظيفة العلاجية : تتوجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة والمهمشة كالأطفال المهملين وكبار السن.

4- الوظيفة الاندماجية : وهي التي اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة نقلة أساسية في سياسة الرفاهية.

**3.1.1. أهداف السياسات الاجتماعية :**

يمكن إبراز أهم أهداف السياسة الاجتماعية في النقاط التالية<sup>4</sup> :

- 1- مواجهة المشكلات الاجتماعية وإشباع الحاجات الإنسانية من خلال مقابلة الخدمات بالحاجات.
- 2- تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراده من خلال تعاون وتنسيق الجهود المختلفة لتحقيق الأهداف.
- 3- الإصلاح الاجتماعي، تحقيق المساواة والعدالة وتوزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية .
- 4- تزويد الأفراد والفئات الأكثر احتياجا بالخدمات اللازمة لمقابلة حاجاتهم المتزايدة.

<sup>3</sup> - Lee, R. E., Martin, W. J., Sonntag, H. R., Taylor, P. J., Wallerstein, I., & Wieviorka, M. (2005). Sciences sociales et politique sociale.

<sup>4</sup> - الدكتور درية السيد حافظ، السياسة الاجتماعية ومثيرات المجتمع المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2007، ص 239

5- بناء الإنسان وتنميته في المجتمع وتحقيق الاستقرار ، إضافة إلى إحداث التغيير والتنمية الاجتماعية.

#### 4.1.1 . مكونات السياسة الاجتماعية :

يمكن فهم السياسة الاجتماعية على أنها مجموعة الإجراءات المصممة التي تقوم بها الدولة أو من خلال دعمها في شراكة مع الجهات الفاعلة الأخرى مثل المنظمات غير الحكومية والبلديات لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، فهي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد وتهيئة سبل الرفاهية لهم في المجتمع من خلال معالجة الأزمات الاجتماعية التي يعاني منها هذا الأخير<sup>5</sup>.

ولهذا السبب نجد أن مجالات السياسة الاجتماعية تتمثل في العناصر التالية : الصحة ، التغذية، التعليم ، السكن ، الحماية الاجتماعية وغيرها من العناصر الاجتماعية التي تساهم بشكل كبير في تطوير المجتمع.

#### 2.1. المؤشرات الاجتماعية :

منذ ما يقارب نصف القرن قام الباحثون والخبراء بتطوير وسائل جديدة لقياس الأداء الاجتماعي أو السياسات الاجتماعية ولقد تم التذكير بأهمية المؤشرات الاجتماعية للقرن الحادي والعشرين من قبل Sen - Fitoussi - Stiglitz حيث اعتبرت هذه المؤشرات كنتاج لانطلاقة متعددة التخصصات مرت عبر العديد من التحديات المنهجية، المعرفية والفلسفية ، تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة الخطط ، السياسات والأهداف أم لتقييم النتائج ، ونظرا للتحويلات الواسعة في مفهوم التنمية ، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عديدة بدءا من مقياس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية.

#### 1.2.1. تاريخ المؤشرات الاجتماعية<sup>6</sup> :

منذ سنوات الستينات وحتى منتصف السبعينات، ظهر ما يسمى بـ "حركة المؤشرات الاجتماعية" وهي جزء من مجموعة المحاولات لترشيد الحكومة من خلال اكتساب المعرفة أين شاركت أيضا في ترشيد خيارات الميزانية ونمذجة الاقتصاد الكلي. منذ البداية، كان موضوع المؤشرات الاجتماعية مرتبط بالرغبة في تعويض النفوذ والقياسات الاقتصادية على القرارات العمومية ، فنجاح المحاسبة الوطنية كأداة تحكم في السياسات الكينزية كان آنذاك صورة لنموذج تطبيق العلوم الاجتماعية في السياسة العامة ، كما كان ينبغي أن تكون المؤشرات الاجتماعية أداة للتنمية الاجتماعية. حتى وإن لم يتواجد لدى الإنسان الرغبة في قياس السعادة الداخلية الصافية للأمة وجب على الأقل لمجموعة البيانات الكمية التعبير عن حالة الأمة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من أجل قياس النتائج المترتبة عن القرارات المتخذة وتوضيح الخيارات السياسية .

#### 2.2.1. تعريف المؤشرات الاجتماعية :

هناك العديد من التعريفات أهمها :

المؤشر الاجتماعي عبارة عن أداة قياس أو معيار للتقييم يسمح بتقديم الواقع الاجتماعي في فترة زمنية معينة ، مع تقييم الانحرافات بين النتائج المرجوة والمحقة<sup>7</sup>.

وفقا لمنظمة التعاون والتنمية L'OCDE فإن المؤشرات الاجتماعية هي عبارة عن مقاييس إحصائية تسمح بالملاحظة والإطلاع على مستوى التغيرات في الوقت المناسب من الاهتمام الاجتماعي الأساسي<sup>8</sup>.

وقد تم إعطاء تعريف رسمي للمؤشرات الاجتماعية من قبل منظمة الأمم المتحدة على أنها : "الإحصاءات التي تعكس بصورة جيدة ونفعية الجوانب المهمة للظروف والأوضاع الاجتماعية وهي تسهل أيضا تقييم هذه الظروف الاجتماعية وكذا تطورها".

<sup>5</sup> - Ly, E. H., & Sow, A. (1998). Diagnostic des politiques sociales au Sénégal. Études et Travaux du Réseau RPS/AOC, (1), P17 .

<sup>6</sup>- Perret, B. (2002). Indicateurs sociaux, état des lieux et perspectives. Les papiers du CERC, 1.

<sup>7</sup> - Gérald Naro, les indicateurs de la gestion sociale, <http://www.ecogesam.ac-aix-marseille.fr>

<sup>8</sup> - Indicateurs sociaux, <http://www.socialinfo.ch>

### 3.2.1. هيكل المؤشرات الاجتماعية :

هناك العديد من الهياكل وهي تختلف باختلاف طبيعة وأولويات كل بلد ، فإذا كانت البنية المعتمدة للمؤشرات الاجتماعية أبعد من تشكيل إطار كامل للإحصاءات الاجتماعية إلا أنها تمثل قائمة إضافية وحيدة البعد ، وهي تأخذ بعين الاعتبار الخبرة من قطاعات أخرى من منظمة التعاون والتنمية فيما يتعلق بكيفية تقييم السياسات والنتائج التي تميل إليها، وبشكل خاص تأخذ أعمال منظمة التعاون والتنمية حول مؤشرات البيئة الأعمال التي توضح ما يسمى نموذج " ضغط ، دولة ، استجابة " أو " Pression, Etat, Réponse ". ويتم استخدام نهج مماثل للمؤشرات الاجتماعية والتي يتم تجميعها حسب بعدين : فالأول يتعلق بطبيعة هذه المؤشرات وتصنيفها حسب ثلاثة فئات<sup>9</sup>: السياق الاجتماعي، حالة المجتمع واستجابة المجتمعات .

### 3.1. الدراسات السابقة :

على الرغم من الاهتمام المبكر من قبل الاقتصاديين القدماء كأدم سميث، مارشال، ماركس، ميل وفيشر بأهمية التعليم و دوره في كل من التنمية والنمو حيث اعتبروا التعليم مصدرا للثروة باعتبار أن له مردود اقتصادي على مستوى الفرد و المجتمع، إلا أن موضوع اقتصاديات التعليم لم يتطور بشكل علمي و دقيق إلا في بداية الستينات و بالتحديد عندما ألقى الاقتصادي الأمريكي شولتز خطابا في الاجتماع السنوي للجمعية الاقتصادية الأمريكية في 1960 . منذ ذلك الحين أصبحت اقتصاديات التعليم فرعاً من فروع علم الاقتصاد ( كعلم يبحث علاقة التعليم بخصائص سوق العمل المحلي من ناحية و علاقة التعليم بالنمو و التنمية من ناحية أخرى و ذلك باستخدام الأساليب الإحصائية و أدوات التحليل الاقتصادية ) و من ثم كانت بداية لأبحاث و دراسات عديدة أجريت في كثير من دول العالم من قبل الاقتصاديين المحدثين باستخدام الأدوات القياسية و التي أكدت على دور التعليم في النمو و التنمية و من أهم هذه الدراسات:

دراسة **Boris Nikolaev**<sup>10</sup> : هناك العديد من الأبحاث الحديثة التي أثبتت وجود علاقة سلبية بين التعليم والسعادة، ولهذا السبب تهدف هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضية القائلة بأن مدى التعليم الذي يجعل الفرد سعيداً يعتمد على سنه الحالي في الحياة، وتم التوصل إلى أدلة توجي بأن الأفراد ذوي مستوى عالي من التعليم هم في المتوسط أكثر عرضة ليكونوا أكثر سعادة من نظائريهم الأقل تعليماً الذي يبدأ في وقت مبكر إلى منتصف الثلاثينات .

دراسة **Maurizio Pugno**<sup>11</sup> : لقد أثبتت الدراسات أن تعزيز الثقة العامة للناس أمر مهم بالنسبة للنمو الاقتصادي ورفاهية الفرد، وهي عادة ما تنتسب إلى عاملين أساسيين هما العائلة والتعليم، ولذا تهدف هذه الدراسة في الأول إلى إبراز حقيقتين خرجتني هما أن إعطاء أهمية كبيرة للروابط العائلية له تأثيرات سيئة على الثقة العامة للأفراد على الرغم من أنها تجلب الرفاهية لهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يميل التعليم إلى أن يكون مصمم لتعزيز وتقوية المنافسة بدلاً من التعاون، كما تهدف هذه الأخيرة لاقتراح ما يعرف بالكفاءة الاجتماعية للناس كمتغير فعال للسياسات والأبحاث، لأنها متغير قريب جداً من الثقة العامة، ويمكن تعلمه كتجربة ممتعة وليس فقط في المرحلة الأولى من حياة الأفراد، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أنه يجب أن تكون العائلة والتعليم موجهان لهذا المنظور الجديد من أجل تطوير الكفاءات الاجتماعية وإذا ما تم حدوث ذلك فإنه سينعكس بشكل إيجابي على رفاهية الأفراد وثقتهم العامة .

دراسة **Lok Sang HO**<sup>12</sup> : تهدف هذه الدراسة إلى استخدام نموذج تربيعي لمتغيرات الإنفاق الأساسية من أجل تقدير الإنفاق الحكومي الأمثل وذلك عن طريق استخدام بيانات الدراسات الاستقصائية لـ 78 بلد، وتم التوصل إلى أن متوسط الإنفاق الحكومي الكلي للبلدان التي تتمتع بحكومة جيدة هو 36.45% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو بالتقريب مطابق لمتوسط التقديرات للإنفاق الحكومي الكلي والذي يقدر بـ 36.49% .

<sup>9</sup> -Malgré la répartition des indicateurs sociaux entre ces trois groupes, la distinction entre contexte et état n'est pas toujours facile.

Par exemple, l'augmentation des taux de fécondité peut constituer un objectif de politique nataliste dans certains pays, mais s'inscrire simplement dans le contexte de la politique sociale générale dans d'autres .

<sup>10</sup> - Nikolaev, B., & Rusakov, P. (2016). Education and happiness: an alternative hypothesis. Applied Economics Letters, 23(12), 827-830.

<sup>11</sup> - Pugno, M. (2015). Trust, family, and education. International Journal of Happiness and Development, 2(3), 216-230.

<sup>12</sup> - Ho, L. S., & NG, Y. K. (2016). Happiness and government: the role of public spending and public governance.

ومع ذلك، فقد تم العثور على وجود إفراط كبير أو نقص مماثل في مستوى الإنفاق بالنسبة لكل بلد. فالإنفاق الأمثل على كل من الرعاية الصحية والتعليم يزيد بزيادة شيخوخة السكان، كما تم التوصل إلى أن الإنفاق على التعليم يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الأمثل على الرعاية الصحية، فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الأمثل على الرعاية الصحية إلا أنه يقلل من الإنفاق الأمثل على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وأخيرا تم التوصل من هذه الدراسة إلى أن أعلى مستوى من الرفاهية الذاتية يتواجد بالنسبة لأولئك الذين لديهم مستوى منخفض من الإنفاق العام والذي يقدر بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي .

## 2- واقع كل من السياسات الاجتماعية والمؤشرات الاجتماعية في الجزائر:

### 1-1- لمحة عن تطور السياسات الاجتماعية بالجزائر:

اتسم العقد الأخير من القرن الماضي بتنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، و أصبح الطريق للاندماج الإيجابي في منظومة الاقتصاديات المتقدمة رهنا بما يمكن إحرازه في مجال التنمية البشرية من تعليم و صحة و حقوق سياسية، وقبل كل ذلك زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . لقد أدركت الجزائر كبقية دول العالم أهمية الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية ، فهو وسيلتها و غايتها، حيث تم بذل الكثير من الجهود مؤخرا في إطار البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر. فهل حققت سياسة العقدين الماضيين أهداف التنمية البشرية ؟ وما حجم الموارد والاستثمارات التي رصدت لإنجاز أهداف التنمية للألفية في إطار التنمية 2010 - 2014 ؟<sup>13</sup>

وستتطرق فيما يلي إلى أهم السياسات الاجتماعية التي لاقت تطورا بشكل كبير في الجزائر ومنها :

### سياسة التعليم :

إن الاهتمام بدور التعليم في التنمية ليس بالأمر الحديث، فقد أولى الكلاسيك اهتماما واضحا بذلك الدور منذ قرنين خلت ، ومع مرور الزمن زادت بحوث الاقتصاديين توسعا وعمقا إلى أن تبلور اقتصاد التعليم كعلم مستقل في الدراسات الاقتصادية مع مطلع القرن السادس من العقد الماضي .

وقد أكدت تلك البحوث في مجملها على أهمية التعليم في تجسيد أهداف التنمية واعتبرت ذلك بمثابة استثمار في رأس المال البشري، فالتعليم يعود على الأفراد بجملة من المزايا المادية وغير مادية، إذ تبين أنه يساهم في رفع الإنتاجية وزيادة مستويات الأجور ، كما يساهم في تحسين المستوى الصحي للأفراد وارتقائهم في السلم الاجتماعي وغير ذلك، أما بالنسبة للدولة فإن التعليم يعزز النمو الاقتصادي ويقلص الفقر والفروقات الاجتماعية .

تحتفل المدرسة الجزائرية على غرار كافة القطاعات بالذكرى الـ 50 لعيد الاستقلال ، بصورة مغايرة تماما لتلك التي كانت عليها عند مغادرة الاستعمار الفرنسي أرض الوطن، لذلك يمكن ملاحظة الخطوات المهمة في القضاء على الجهل والأمية حيث ارتفع عدد المتدربين من 300 ألف تلميذ في سبتمبر 1962 إلى أزيد من 8 ملايين تلميذ سنة 2012 .

ورثت الجزائر غداة الاستقلال، منظومة تعليمية غريبة عن واقعها من حيث الغايات والمبادئ والمضامين، التي صنعت بيد أجنبية، منظومة أوجدتها سياسة الاستعمار لمحو الشخصية الوطنية والمعالم التاريخية للشعب الجزائري، فكان من اللازم تغيير هذه المنظومة شكلا ومضمونا وتعويزها بمنظومة تربية تستجيب لطموحات الشعب وتعكس خصوصيات الشخصية الجزائرية الإسلامية، وقد انطلقت المدرسة الجزائرية غداة الاستقلال من لاشيء مستعينة بمن كونهم مدارس جمعية العلماء المسلمين في مدارسها ومعاهدها وبعثاتها لبعض الدول كتونس، مصر، سورية والبعض من بقايا المدرسة الفرنسية ممن اختاروا البقاء، كل هذه الأوضاع والحاجة الملحة إلى تكوين الفرد الجزائري وإعداده للقيام بالمهام التنموية المتعلقة به أوجبت بناء المدارس في كل ربوع الجزائر تعميما للتعليم وديمقراطيته، ومن هنا برزت الأهداف الأساسية الثلاثة "التعريب، ديمقراطية التعليم والاختيار العلمي والفني للعملية التعليمية"، المجهود الذي تطلب اللجوء إلى الاستعانة بالتعاون العربي

<sup>13</sup> - د: نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وأفاقها في ظل برنامج التنمية "2010-2014"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص33.

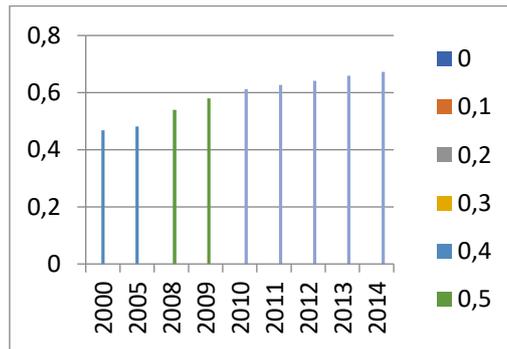
والأجنبي في جميع مراحل التعليم الابتدائي ، الإكمالي ، الثانوي والجامعي ، ولكن مع الأسف الشديد فقد كان لذلك تأثيرا مباشرا على وضع السياسات التعليمية وصياغة المناهج عوض أن يساعد على بلورة وتنفيذ السياسات الوطنية. إن الوضع الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال والآمال المعلقة على المدرسة في إعادة صياغة المجتمع، جعل المدرسة بما رسم لها من أهداف وغايات منشودة من أثقل المؤسسات الفاعلة في الجزائر المستقلة والحديث عن تطور المدرسة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1962 إلى 2012 يذكرنا بمراحل تطور النظام التربوي وهي :

- ✓ المرحلة الأولى من 1962 إلى 1970 .
- ✓ المرحلة الثانية من 1970 إلى 1980 .
- ✓ المرحلة الثالثة من 1980 إلى 2000 .
- ✓ المرحلة الرابعة من 2000 إلى 2012.

## 2-2- تطور مؤشر التعليم في الجزائر:

مؤشر مستوى التعليم : نلاحظ أن الجزائر سعت جاهدة للعمل على تطوير المنظومة التعليمية بها لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من أهمية بالغة في إحداث التنمية للمجتمع وهنا سنعرض تطور مؤشر التعليم بالجزائر خلال الفترة (2000 – 2014) كالآتي<sup>14</sup> :

تطور مؤشر التعليم في الجزائر خلال(2000-2014):



يعكس تطور مؤشر التعليم الجهود التي بذلتها الدولة لتعميم الاستفادة من التعليم على مدى خمسين عاما.، حيث بلغ مستوى المؤشر 0,659 سنة 2013 ، بزيادة سنوية قدرها % 2,8 مقارنة بسنة 2012 و % 2,45 مقارنة بسنة 2000 وقدرت القيمة بـ 0,673 خلال سنة 2014 .

أصبحت فئة الكبار البالغة 25 سنة فما فوق خلال سنة 2013 ، أكثر تعليما، حيث قدر هذا المكون بـ 8,0 سنوات، أي بزيادة 0,3 سنة مقارنة بسنة 2012 . وهذا المستوى يشمل السنة الثالثة من التعليم المتوسط، وهو يعكس كلا من التطور والعجز المسجلين لدى الأجيال التي مرت بمراحل مختلفة من التاريخ الحديث للجزائر. كما يتراوح متوسط فترة التمدرس بين 10,8 سنة لدى فئة الشباب البالغين المتروحة أعمارهم بين 25 و 29 سنة، و 0,5 سنة لدى الأشخاص البالغين 80 سنة فما فوق. فيما يخص عدم المساواة بين الجنسين، فقد ساهم التقدم الملحوظ المحرز في مجال تمدرس البنات منذ الاستقلال، في الحد من الفوارق بين الجنسين، على الرغم من أن الرجال يقضون فترة أطول (8,7) من النساء في المدرسة (7.2 سنة) .

14 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة ، ص 58 .

قدت مدة التمدرس المتوقعة عند الأطفال البالغين 6 سنوات أو " الحياة المدرسية المتوقعة " التي تقيس عدد سنوات التمدرس التي يمكن أن يأمل الاستفادة منها الطفل الذي بلغ سن التمدرس إذا لم تتغير معدلات التمدرس حسب السن طوال الدراسة، ب 14,6 سنة عام 2013 و 15,0 سنة، خلال سنة 2014 ، أي بزيادة 9 أشهر تقريبا مقارنة ب2012<sup>15</sup>.

### 3- الدراسة القياسية :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر نفقات التعليم الممنوحة من طرف الدولة على النمو الاقتصادي ودورها في التنمية (ممثل بمعدل النمو الاقتصادي) هذا من جهة ودراسة أثر هذه النفقات الممنوحة من قبل الدولة خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لبيانات نسبة النفقات الممنوحة إلى كل قطاع ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد وعليه فإنه يمكننا تقديم شرح لمتغيرات الدراسة بالطريقة المختصرة التالية :

السلسلة	الرمز	المصدر	المدة
الناتج الداخلي الإجمالي	PIB	المعهد الوطني للإحصاء	1970-2010
تسيير الميزانية	Gestion	البنك العالمي	1970-2010

إن الدراسة سوف تكون باستخدام برنامج eviews الإحصائي و عليه سوف نحاول دراسة كل من الاستقرار والسببية و درجة الارتباط بين المتغيرات.

- معدل الناتج الداخلي الخام : هو عبارة عن معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة محل الدراسة.

- تسيير الميزانية : هي عبارة عن مجموع النفقات الممنوحة من طرف الدولة لقطاع التعليم

انطلاقا من هذا سيتم تقسيم دراسة العلاقة بين التمويل البنكي للاقتصاد و النمو الاقتصادي و هذا طبقا للنموذج التالي:

$$Y_i = a + bx_i + e_i \quad \checkmark$$

حيث:

-  $Y_i$  يمثل النمو الاقتصادي المعبر عنه بناتج الداخلي الخام .

-  $x_i$  تمثل إجمالي النفقات الممنوحة إلى قطاع التعليم الممثلة في تسيير الميزانية .

-  $a$  يمثل العنصر الثابت .

4. دراسة إحصائية للنموذج :

استقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام :

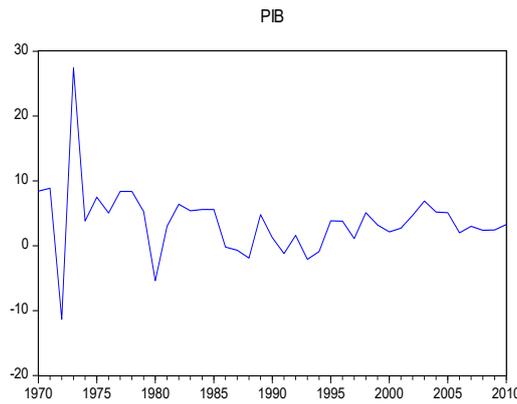
Null Hypothesis: PIB has a unit root				
	5% level			
PIB(-1)	-1.274885	0.157551	-8.091898	0.0000
C	6.790578	1.934900	3.509524	0.0012
@TREND				
(1970)	-0.109504	0.074506	-1.469727	0.1501

<sup>15</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، حول ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة ، ص59 .

خلال الدراسة نعتد على قيمة 5% في تقدير قيمة t الجدولية و عليه تكون النتائج المحصل كالآتي :

- من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة و المقدر بـ 8.091 أكبر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية و المقدر بـ 3.526 هذا عند تقدير 5% ، ومنه نستنتج أن هذه السلسلة مستقرة و يمكن توضيح هذه النتيجة بيانيا .
- كما نلاحظ أن احتمال c المقدر بـ 0.0012 هو اقل من قيمة 0.05 و عليه نرفض فرضية  $H_0$  التي تدل على أن الثابت يساوي الصفر ، و عليه يتبين لنا انه يوجد لدينا قيمة للثابت .
- أما بنسبة لمركبة الاتجاه العام فمن خلال ملاحظة قيمة TRED المقدر بـ 0.150 وهي أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرضية  $H_0$  (لا يوجد مركبة اتجاه العام) .

#### الشكل البياني لاستقرار سلسلة pib

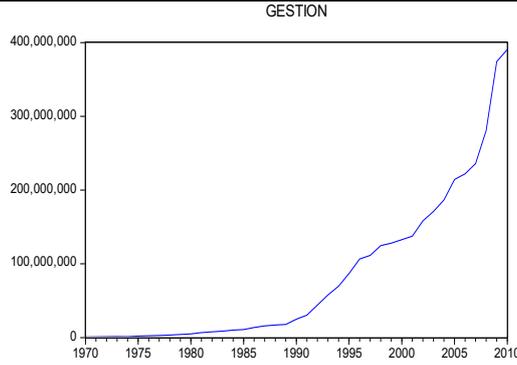


نلاحظ من الشكل البياني أن الرسم مستقر في وسط المعلم حيث لا يوجد هناك نقاط مبعثرة على طول مراحل الدراسة هذا دليل على استقرارية السلسلة حيث من الواضح في الشكل أن معدل النمو كان محصور من 0 إلى 10 خلال طول فترة الدراسة حيث حافظت المعطيات على نفس درجة التغير ما عدا في بداية الدراسة إذ شوهدت قفزة نحو الأسفل ثم تلتها قفزة مماثلة نحو الأعلى .

#### استقرارية سلسلة تسيير الميزانية المتعلقة بإجمالي نفقات التعليم :

Null Hypothesis: GESTION has a unit root				
	5% level			
GESTION				
(-1)	0.092893	0.047108	1.971942	0.0561
C	-1502298.5267132		-0.285221	0.7771
@TREND				
(1970)	204853.7	377285.4	0.542967	0.5904

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة و المقدر بـ 1.97 اقل من القيمة المطلقة لـ t الجدولية و المقدر بـ 3.526 هذا عند 5% ومنه نستنتج إن هذه السلسلة غير مستقرة عند الدرجة 0 ، و يمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال ملاحظة الرسم البياني لاستقرار سلسلة Gestion .



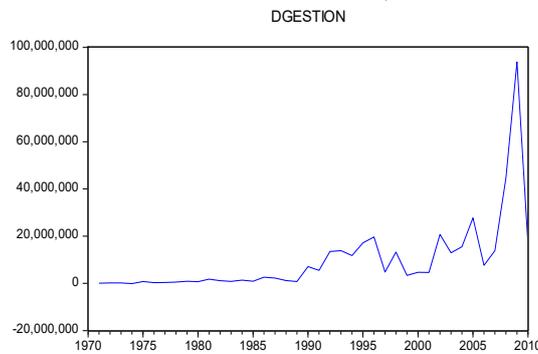
من الملاحظ أن السلسلة غير مستقرة نظرا لانتشار النقاط على طول المعلم وهذا خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010 بحيث شوهد ارتفاع وانخفاض في معدل النفقات، حيث بلغ سنة 2010 تقريبا حوالي 400000000 ، أما خلال باقي سنوات الدراسة كانت النسبة متقلبة ولم تستقر عند قيمة محددة ومن اجل استقرارية السلسلة نقوم بتغيير السلسلة وهذا باستخدام طريقة الأبعاد .

#### دراسة الفرق الأولي لسلسلة تسيير الميزانية المتعلقة بإجمالي نفقات التعليم :

Null Hypothesis: DGESTION has a unit root				
	5% level			-3.529758
DGESTION				
(-1)	-0.817427	0.164644	-4.964827	0.0000
C	-7035208.	4785100.	-1.470232	0.1502
@TREND				
(1970)	727409.4	241453.7	3.012625	0.0047

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة لـ  $t$  المحسوبة و المقدر بـ 4.964 أكبر من القيمة المطلقة لـ  $t$  الجدولية و المقدر بـ 3.529 هذا عند تقدير 5% ، إذن نستنتج أن هذه السلسلة مستقرة. كما نلاحظ أن احتمال  $c$  يساوي 0.1502 أكبر من قيمة 0.05 و عليه نقبل فرضية  $H_0$  التي تدل على أن الثابت يساوي الصفر.

أما بنسبة لمركبة الاتجاه العام فمن خلال ملاحظة قيمة TRED المقدر بـ 0.0047 وهي أصغر من 0.05 فإننا نرفض فرضية  $H_0$  (لا يوجد مركبة اتجاه العام) .



التمثيل البياني لاستقرارية سلسلة DGESTION

يوضح لنا هذا الشكل البيان عن مدى استقرارية الفرق الأول لهذا المتغير (تسيير الميزانية لاجمالي النفقات) حيث كانت استقرارية المتغير محصورة بين 0 و 200000000 خلال كل فترة الدراسة في حين كانت خلال الدراسة الأخيرة محصورة بين 40000000 و 100000000.

## 2- دراسة السببية بين المتغيرين:

بعد أن وجدنا أن المتغيرات التي نحن بصدد دراستها مستقرة على انفراد الأولى (PIB) مستقرة من الدرجة صفر و الثانية (Gestion) مستقرة من الدرجة الأولى من خلال اختبار جذر الوحدة ، ننتقل إلى المرحلة الثانية في منهجيتنا والمتمثلة في دراسة التكامل المشترك أو درجة السببية الموجودة بين الناتج المحلي الإجمالي من جهة ، وبين تسيير الميزانية من جهة أخرى . ومن خلال دراسة المعطيات الإحصائية المذكورة وبمساعدة برنامج eviews تحصلنا على النتائج التالية:

Pairwise Granger Causality Tests		
DGESTION		
does not		
Granger		
Cause PIB	0.29235	0.7484
PIB does not		
Granger		
Cause DGESTION	0.19402	0.8246

من خلال النتائج الموضحة في الجدول نستنتج:

- بما أن احتمال أن يكون لنفقات تسيير الميزانية تأثير أو سببية على الناتج الداخلي الخام هو 0.7484 أي أكبر من 0.05 هذا معناه قبول فرضية  $H_0$  ( التي تدل على عدم وجود سببية بين المتغيرين )، إذن لا توجد سببية بين تسيير الميزانية و الناتج الداخلي الخام وهذا عند مختلف درجات المعنوية .

- نفس الشيء فيما يخص وجود للناتج الداخلي الخام تأثير أو سببية على تسيير الميزانية حيث قدر احتمال وجود السببية ب 0.8246 أي أكبر من 0.05 هذا يدل على قبول فرضية  $H_0$  معناه الناتج الداخلي الخام ليس له سببية على نفقات تسيير الميزانية هذا عند درجة معنوية 5 % .

## 3- دراسة الارتباط بين المتغيرين :

	DGESTION	PIB
DGESTION	1	-0.06869
PIB	-0.06869	1

من جدول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة عكسية (سالبة) بين النمو الاقتصادي و نفقات تسيير الميزانية لكن هذه العلاقة ضعيفة لأنها تقترب من الصفر فهي تساوي ( - 0.0686 ) ، أما القيمة 1 فهي تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

## الخاتمة:

من خلال دراستنا القياسية توصلنا إلى أنه لا توجد علاقة بين التعليم و النمو الاقتصادي مما ينعكس سلبا على تقدم المجتمعات و تحقيق التنمية، على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به قطاع التعليم نظرا لأهميته في بلوغ أهداف التنمية البشرية من خلال تكوين رأس المال البشري، فالتعليم شرط ضروري لتحقيق التنمية

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- لا يوجد ارتباط بين النمو الاقتصادي وإجمالي نفقات تسيير ميزانية الموجهة لقطاع التعليم بجميع مستوياته
- لا يوجد تأثير متبادل بين كل من النمو الاقتصادي وتسيير الميزانية و نفقات التعليم .

#### المراجع:

- 1- درية، السيد حافظ. (2007). السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- 2- قوريش، نصيرة. (2011). التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية (2010-2014) ، Human Development in Algeria and its Prospects in the Development Program 2010-2014. Academic Journal of Social and Human Studies,(6),32-41
- 3- Ho, L. S., & NG, Y. K. (2016). Happiness and government: the role of public spending and public governance
- 4- Lee, R. E., Martin, W. J., Sonntag, H. R., Taylor, P. J., Wallerstein, I., & Wiewiorka, M. (2005). Sciences sociales et politique sociale.
- 5- Ly, E. H., & Sow, A. (1998). Diagnostic des politiques sociales au Sénégal. Études et Travaux du Réseau RPS/AOC, (1).
- 6- Nikolaev, B., & Rusakov, P. (2016). Education and happiness: an alternative hypothesis. Applied Economics Letters, 23(12), 827-830.
- 7- Perret, B. (2002). Indicateurs sociaux, état des lieux et perspectives. Les papiers du CERC, 1.
- 8- Pugno, M. (2015). Trust, family, and education. International Journal of Happiness and Development, 2(3), 216-230.